

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE
LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT
CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE
COMMUNICATION



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
رئاسة الجامعة
الديوان
خلية الإعلام والاتصال

**أخبار التعليم العالي وولاية قالمة
عبر الصحافة الوطنية**

مشروع 220 سكن وظيفي بسكيكدة أساتذة الجامعة يطالبون بتسليم المفاتيح

سيما وأن عائلات بدون مأوى وفي ظروف اجتماعية لا تليق بالأستاذ الجامعي، وحجم رسالته العلمية، ومهامه البيداغوجية. وناشد الأستاذ السعيد شريدي، الأمين الولائي للفرع النقابي للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، السلطات التدخل لفتح تحقيق حول الغموض الذي يشوب هذا المشروع السكني، وتسليمه للمستفيدين.

وأوضح شريدي، أنه رغم الاحتجاجات السابقة والوعود التي قدمت في هذا الشأن، إلا أن ذلك لم يغير شيئاً، رغم أن نسبة إنجاز المشروع السكني بلغت 99 بالمائة. ويقول البعض من الأساتذة، أن أغليبيتهم مؤجرون سكناتهم من عند الغير، وسكناتهم تتعرض إلى التخريب والإهمال، لهذا حاولوا بكل الطرق إيصال معاناتهم إلى والي الولاية.

يناشد أساتذة جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، السلطات التدخل وكشف المستور حول مشروع 220 سكن وظيفي، وتسليمه للمستفيدين في أقرب الأجال.

سكيكدة: خالد العيفة

أوضح عدد من الأساتذة لـ «الشعب»، بأنّ المشروع مسجل في 2008 وانطلقت الأشغال به في 2013، على أمل استلام السكنات في ظرف عامين، لاسيما وأن أشغال الإنجاز بلغت أكثر من 90 بالمائة، وتحول إلى فضاء للحيوانات الأليفة، بفعل الإهمال من قبل المعنيين بالمشروع.

وأكد أحد الأساتذة المعنيين بالمشكل، بأن صبرهم نفذ أمام هذه الوضعية العالقة، لا

مرسوم جديد يتحدث عن مسابقات يثير القلق

الماستر حسب المقاعد البيداغوجية لكل مؤسسة جامعية

● طريقة الانتقاء ستعتمد على ترتيب الناجحين من
الأعلى إلى الأسفل ● الماستر للجميع بشكل ضغط
على الجامعات والقرار الجديد في نظر المختصين
سيعيد التوازن



جدل حول الالتحاق بطور الماستر

ويكون الالتحاق بمراعاة الترتيب لدى الناجحين في الليسانس من أعلى متفوق في التخصص إلى غاية عدد المقاعد البيداغوجية المتوفرة في ذلك التخصص. القرار وإن كان بعض الطلبة لم يتقبله بحجة أن الماستر للجميع مثلما كان عليه السنة الماضية، إلا أن الوزارة في العام الماضي وضعت ضوابط بأنه عندما لا تتوفر مقاعد بيداغوجية لا يمكن السماح للجميع، والأمر نفسه هذه السنة فيمكن أن يكون الماستر للجميع في بعض التخصصات أو الكليات ولا يكون في أخرى، لأن هناك مؤسسات جامعية تسمح بتحويل كل حاملي الليسانس إلى الماستر كأن يكون عدد المتخرجين معقولاً ويتماشى مع عدد المقاعد المفتوحة في الماستر، في حين لا تتوفر هذا الشرط في تخصصات أخرى أو في كليات تواجه قوة العدد، لهذا فالقرار الأخير في نظر المتابعين لشأن التعليم العالي يعد منطقياً ويلبي طموح شريحة واسعة من الطلبة.

كما أن التأطير في الطورين الثاني والثالث يكتسي أهمية كبرى خاصة مع التحديات الجديدة بالتكوين حسب متطلبات الشغل وما يحتاجه السوق الاقتصادي، وفتح الأعداد دون دراسة من شأنه إرهاق المؤطر والتأثير على نوعية التكوين، بالإضافة إلى أن شروط من هذا النوع ترفع من نسبة المنافسة بين الطلبة لتصدر قائمة الناجحين ومن ثمة الالتحاق بالماستر بسهولة، وهو جزء من النوعية التي تسعى لها وزارة التعليم العالي.

رشيدة دبوب

● تسبب المرسوم الصادر مؤخراً حول الالتحاق بطور الماستر، في سجل واسع حول كيفية الالتحاق، وفهم من قبل الطلبة في حينه بطريقة خاطئة أدت إلى حالة من القلق والتساؤل، إلا أن وزارة التعليم العالي والأستاذة أكدوا أن القرار سيحقق التوازن وسيضمن التحاق متخرجي الليسانس بالماستر عن طريق مراعاة الترتيب في قوائم الناجحين في الطور الأول. ذكر نص المرسوم الذي صدرا مؤخراً في العدد 39 بالجريدة الرسمية وفي المادة 15 من نظام الدراسات في الطورين الأول والثاني، أنه يسمح للمتخرجين الحائزين على شهادة الليسانس أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها، بالالتحاق بالتكوين العالي في الطور الثاني ويتم الالتحاق بالتكوين العالي في الطور الثاني عن طريق مسابقة على أساس الشهادة أو الاختبارات في حدود المقاعد البيداغوجية المتوفرة.

فحدث اللفظ في تفسير هذا المرسوم وتناقله الطلبة فيما بينهم، مما جعل المقبلين على التخرج في طور الليسانس، في حالة قلق من مصير التحاقهم بالطور الثاني مع مطلع الموسم الجامعي المقبل 2023/2022، إلا أن وزارة التعليم العالي أوضحت مضمون المرسوم، بالإضافة إلى الشرح الواسع الذي تلقاه الطلبة من أساتذتهم عبر المؤسسات الجامعية الذين أعطوا المرسوم تفسيره الحقيقي دون تشفير، والذي مضاه أن الوزارة عادت للعمل بالقانون التوجيهي القديم، حيث كان الماستر في حدود المقاعد البيداغوجية المتوفرة

مختصون يوصون بتثقيف الطفل والأسرة تكنولوجيا «الطفل وتحديات الإعلام الوافد» محور ندوة وطنية بجامعة باتنة

أكد الدكتور ميلود مراد أستاذ قسم الإعلام والاتصال بجامعة باتنة 01، رئيس الندوة الوطنية الأولى «الطفل وتحديات الإعلام الوافد»، المنظمة بجامعة الحاج لخضر باتنة 01، بمناسبة العيد العالمي للطفل الإفريقي على أهمية تفعيل دورات للعائلات والأسر لتوضيح كيفية التعاطي مع هاته التكنولوجيا وترشيد استخدامها وأوقات استخدامها لحماية لأطفالهم من مضارها والإعلام الوافد منها.

لدراسة تأثيراتها على الطفل قبل البث أو الانتشار في البلد. وتضمنت الندوة التطرق لعدة محاور فصل فيها عدد من الدكاترة والباحثين من مختلف جامعات الوطن بالإضافة لمشاركة مصالح الأمن المختصة في حماية الطفولة بسلكي الدرك والأمن الوطنيين، تتعلق باللوائح التشريعية لحق الطفل في الإعلام ثم معايير وسمات الإعلام الموجه للطفل وكذا تأثيرات الإعلام الوافد على الطفل بالإضافة إلى إستراتيجيات وحلول حماية الطفل من الإعلام الوافد وذلك بهدف الوقوف عن التشريع الضامن لحق الطفل في الإعلام والكشف عن المعايير السليمة للإعلام الموجه لهذه الفئة ومعرفة تأثيرات الإعلام الوافد على حياة الأطفال وأخيرا طرح حلول ناجعة لحماية الطفل إعلاميا.



وتعزيز صلة الرحم وتعلم أبجديات الحياة الكريمة، وأخيرا سن عقوبات إضافية على من يحاول استغلال الأطفال وتحويلهم كسلعة للإشهار أو الاستهلاك أو المتاجرة عبر البرامج والأجهزة الإلكترونية مع ضرورة المراقبة الجيدة والصارمة للبرامج المستورة خاصة تلك التي تقدمها مختلف برامج الألعاب الإلكترونية أو البرامج الإذاعية أو التلفزيونية وتحويلها إلى لجان متخصصة

أفاتها وخطورة التعرض لها واستعمالاتها السلبية في نشأتهم. وأشار ميلود الذي يرأس أيضا خلية الإعلام والاتصال بذات الجامعة إلى أنه لا بد من عودة ثلاثية لسد الفراغ بالمدرسة والبيت والشارع إلى حياة الطفل بشكل قوي فالمدرسة بأنشطتها الثقافية والرياضية والعلمية والشارع بالتواصل وتعلم طبيعة الحياة ومتطلباتها وكيفية التعاطي معها ثم المنزل بدفء العائلة

■ وفا. د

واعتبر المتحدث أن الاهتمام بالإنتاج الداخلي والمحلي لمختلف البرامج الإعلامية الموجهة للأطفال يضمن سلامتهم من مخاطر البرامج الخارجية الوافدة ذات المضامين الإعلامية الموجهة، التي لا يتحكم في محتواها ولا أهدافها ما يعرض الأطفال للخطر ويهدد أمنهم النفسي والديني والثقافي والروحي والأخلاقي خاصة منع دخول كل وسائل التكنولوجيا من هواتف ذكية وألواح إلكترونية إلى المؤسسات التعليمية في أطوارها الأولى يضيف ميلود. وكان المشاركون في ختام فعاليات الندوة قد أوصوا بضرورة إدراج مادة التربية الإعلامية كمقياس في جميع المراحل التعليمية، لتعليم الأطفال وتثقيفهم حول استخدام التكنولوجيا لحماية من

UNIVERSITÉ**Les conditions d'accès au master ne changeront pas**

Les conditions d'accès des étudiants au cycle du master ne changeront pas. C'est en tout cas ce qu'a clarifié le ministère de l'Enseignement supérieur par le biais de l'un de ses représentants, qui a assuré qu'à aucun moment, le département n'a pensé à instaurer de nouveaux critères permettant aux titulaires d'une licence d'avoir accès au master. Une déclaration rassurante pour ces derniers.

Massiva Zehraoui - Alger (Le Soir) - Le directeur de la formation au ministère de l'Enseignement supérieur, Djamel

Boukzata, a donné des clarifications sur le décret exécutif, selon lequel de nouvelles conditions d'accès au master seront introduites pour cette année. Il a signifié dans ce sens que « l'article 15 a été mal interprété, faussant par conséquent sa lecture », a-t-il soutenu.

Le responsable a ainsi expliqué que les médias qui ont relayé cette information ont focalisé leur attention sur le mot « concours ». « Il sera possible aux candidats d'avoir accès à la formation de master en passant par un examen sur titre ou sur épreuves écrites », a-t-il rappelé. Or, dit-il, ce mot est souvent utilisé lorsqu'il s'agit de passer d'un palier à un autre cycle de for-

mation, soit par « une épreuve écrite, soit par le biais d'un diplôme ».

Il a rappelé que le secteur de l'enseignement supérieur compte sur le même mode d'accès des étudiants détenteurs d'une licence au master. « Il consiste à étudier le dossier du candidat par la commission d'orientation et de classement en tenant compte des conditions préalablement fixées à cet effet », a-t-il relevé.

Djamel Boukzata a, dans le même contexte, fait savoir que 80 % des nouveaux diplômés de l'université ont la possibilité d'accéder au cycle du master dans le cadre du système LMD. Tout ça pour dire que le ministère ne prévoit pas de changement majeur dans les conditions d'accès au

master, et continuera à fonctionner comme ça, du moins pour le moment.

Le responsable a, par ailleurs, souligné que les acteurs du secteur « travaillent en revanche, pour l'instauration de nouveaux modèles de formation dans un contexte marqué par des mutations sociales et technologiques ».

Il ajoute que depuis l'année 2018, des ateliers dédiés exclusivement à la révision des programmes pédagogiques ont été créés. Ce travail a, d'ailleurs, commencé dans la branche des sciences médicales, soulignant que le but est d'adapter les formations universitaires aux besoins réels du marché de l'emploi.

M. Z.